المعارضة تدعو لعصيان مدني في 14 يوليو

قوى «الحرية والتغيير»: تجاوز أغلب الخلافات مع «العسكري» السودانى

معتصمون أمام وزارة الدفاع في العاصمة الخرطوم

سودانية وسط المحتجين في الخرطوم

الخرطوم – «وكالات»: كشف القيادي بقوى إعلان الحرية والتغيير في السودان السفير إبراهيم طه أيوب عن التطورات الخاصة بالمفاوضات الجارية حاليا بشأن المبادرة الأفريقية الإثيوبية الخاصة بترتيبات تسليم السلطة لحكومة مدنية وهياكل الفترة الانتقالية، حيث أكد على تجاوز أغلب الخلافات بين الجانبين وقرب التوصل لاتفاق بينهما، بما يحقق آمال وطموحات الشعب السوداني الشقيق وأهداف ثورته العظيمة.

جاء ذلك خلال لقاء السفير المصري بالخرطوم حسام عيسى، مع السفير إبراهيم طه أيوب، القيادي بقوى إعلان الحرية والتغيير، وذلك في إطار الاتصالات المصرية مع كافة القوى السياسية والحزبية السودانية.

وأكد السفير المصري خلال المقابلة على وقوف بلاده على مسافة واحدة من كافة الأطراف السودانية، وحرصها على التواصل مع كافة ممثلي الشعب السوداني بمختلف أطيافه وانتماءاته بهدف تحقيق الاستقرار والسلام والأمن في السودان الشقيق، وأوضح السفير أن مصر لن تألو جهدا لتحقيق هذه المهمة، والتي لن تتأتى إلا بالجهود المخلصة للقيادات السودانية، بما يحقق آمال ورغبات الشعب السوداني العظيم دون تدخل أو وصاية من أحد.

كما شكلت الهيئة القومية للتوافق الوطني في السودان لجنة برئاسة رئيس الهيئة، للاتصال السياسي بالمجلس العسكري وقوى إعلان الحرية، والقوى السياسية المختلفة، على أن تبدأ اتصالاتها اعتباراً من الثلاثاء، لوقف التصعيد والوصول إلى توافق يمكن من خلاله إدارة الفترة الانتقالية.

وقال رئيس الهيئة بروفيسور مدثر عبد الرحيم الطيب إن «هنالك جهات ذات نفوذ عالمي كانت ولا تزال تعمل بذكاء ومكر لتقطيع ما تبقى من أجزاء السودان بعد انفصال الجنوب، الأمر الذي جعل العديد من الجهات للتداعي من أجل تشكيل الهيئة التي تضم مجموعة من المبادرات، والشخصيات القومية من أجل التوسط بين الاطراف المختلفة، باعتبار أن الحل السوداني السوداني هو الأنسب والأفضل»، بحسب وكالة الأنباء السودانية، سونا.

وأشار إلى أن الهيئة تضم أكثر من 9 مبادرات وطنية، والعديد من الشخصيات السودانية لجمع رؤى وأفكار كافة القوى السياسية والتحالفات للتواضع على ميثاق شرف لإدارة الفترة الانتقالية، مؤكداً أن الهيئة وضعت مقترحات حول نقاط الخلاف بين المجلس العسكري وقوى إعلان الحرية والتغيير.

ويأتي ذلك بالتزامن مع وساطة أثيوبية أفريقية في الخلاف بين المجلس وقوى الحرية والتغيير.

وشهد السودان الأحد مسيرة مليونية نظمتها قوى إعلان الحرية والتغيير للضغط على المجلس العسكري، الذي تولى إدارة شؤون البلاد بعد الإطاحة بالرئيس عمر البشير في إبريل الماضي، لتسليم السلطة للمدنيين.

من ناحية أخرى دعت حركة الاحتجاج السودانية، مساء الإثنين، إلى عصيان مدني في كامل البلاد في 14 يوليو الجاري، وذلك غداة تظاهرات حاشدة لمطالبة المجلس العسكري الحاكم بنقل السلطة إلى المدنيين.

وقال ائتلاف قوى إعلان الحرية والتغيير، في بيان «الأحد 14 يوليو هو يوم العصيان المدني والإضراب السياسي الشامل في كل القطاعات المهنية، والحرفية، والعمالية، والشعبية، في العاصمة القومية، والأقاليم، بالتزامن مع مواكب الجاليات السودانية في الخارج».

المجلس الدستوري في موريتانيا يؤكد فوز الغزواني بالرئاسة

الرئيس الموريتاني المنتخب محمد ولد الشيخ الغزواني

نواكشوط – «وكالات»: أكد المجلس الدستوري، فوز الجنرال السابق محمد ولد الشيخ الغزواني، رسمياً في انتخابات الرئاسة الموريتانية التي قال مرشحو المعارضة، إنها «غير نزيهة».

ورفض المجلس، أعلى سلطة دستورية في البلاد طعن المعارضة، وقال إن «الغزواني فاز في انتخابات 22 يونيو بأغلبية 52 في المئة من الأصوات».

وسيتولى الغزواني رسمياً الرئاسة في 2 أغسطس من خليفه المقرب محمد ولد عبد العزيز، الذي سيخرج من منصبه بعد ولايتين من خمسة أعوام.

والجمعة، أشاد الغزواني، ببداية «التعددية الديموقراطية» في بلاده المحافظة.

ومثلت الانتخابات أول انتقال ديموقراطي للسلطة منذ الاستقلال عن فرنسا في 1960.

وقال رئيس المجلس الدستوري الموريتاني، جالو مامادو بانيا، إن المجلس درس «بعناية كبيرة» جميع الطعون التي قدمت إليه من المرشحين للانتخابات الرئاسية، وفق ما نقل موقع وكالة صحراء ميديا.

وأضاف بانيا، أن المجلس رفض الطعون، لأنها لم تتضمن «وقائع موثقة يمكن التأكد منها» ولأن كل الطعون لم تستند إلى أي دليل على خروق أو تزوير، موضحاً أن أي طعن بلا دليل مادي، يعني أن المجلس لا يمكنه «الاعتماد فقط على ادعاءات عامة لإلغاء التصويت»، حسب تعبيره.

من جهة أخرى أكدت وكالة صحراء ميديا، الموريتانية نقلاً عن مصادر خاصة، أن سلطات نواكشوط، أصدرت تعميماً لوسائل الإعلام الحكومية،التلفزيون، والإذاعة، ووكالة الأنباء الرسمية، يقضي باختصار اسم الرئيس الموريتاني المنتخب محمد ولد الشيخ محمد أحمد ولد الشيخ الغزواني.

وأضافت المصادر أن التعميم يقضي باختصار اسم الرئيس المنتخب إلى «محمد ولد الشيخ الغزواني»، بدلاً من «محمد ولد الشيخ محمد أحمد ولد الشيخ الغزواني»، على أن يُعتمد الاسم رسمياً في وسائل الإعلام العمومية.

الاحتلال يدرس مقترحاً للإفراج عن أموال فلسطينية لمنع انهيار السلطة

عريقات يدين افتتاح نفق إسرائيلي في القدس ويعتبره «كذبة كبرى»

أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات

الأراضي المحتلة – «وكالات»: ذكرت وسائل إعلام إسرائيلية، أمس الثلاثاء، أن إسرائيل تدرس الإفراج عن مبلغ 200 مليون شيكل شهريا (55 مليون دولار) لصالح السلطة الفلسطينية، من أجل منع تدهور الأوضاع الاقتصادية للسلطة.

وبحسب قناة «كان» الإسرائيلية، فإن إسرائيل تدرس التخلي عن 200 مليون شيكل شهريا للسلطة الفلسطينية، وهي قيمة ضريبة الوقود، بهدف إبطاء تفاقم الأزمة المالية في السلطة الفلسطينية بسبب الأزمة الضريبية مع إسرائيل.

وأضافت القناة أن «هذا الاقتراح تم مناقشته في اجتماع لوزيري المالية الإسرائيلي والفلسطيني في القدس يوم الأربعاء الماضي، حيث أعلنت السلطة الفلسطينية عن هذا الاجتماع». وتابعت أن «هناك اتفاق من حيث المبدأ بين الجانبين على هذا الأمر، لكن لا تزال الموافقة النهائية مطلوبة من إسرائيل لهذه الخطوة وننتظر إجابة في الأسابيع المقبلة».

ويمكن لهذه الخطوة أن تقلص عجز الموازنة في السلطة الفلسطينية الناتج عن أزمة الضريبة التي ترفض استلامها مقوصة من إسرائيل بمقدار الثلث، حيث سيتخفض العجز من 600 مليون شيكل (166 مليون دولار) إلى 400 مليون شيكل (111 مليون دولار) في الشهر.

وترفض السلطة الفلسطينية استلام أموال الضرائب من إسرائيل بعد اقتطاع الأخيرة لأجزاء من هذه الأموال، بحجة دفع السلطة لتعويضات لعائلات الشهداء والأسرى الفلسطينيين.

وتسببت الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية بتصاعد المؤشرات الإسرائيلية على احتمالية انهيار السلطة الفلسطينية، وحدوث فوضى في الضفة الغربية، حيث توقع مسؤولون إسرائيليون انهيار السلطة الفلسطينية بشكل كامل بداية العام المقبل.

من جهة أخرى بدأت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، أمس الثلاثاء، بتشغيل أجهزة هواتف عمومية في أحد أقسام سجن الدامون، المخصص للأسرى من الأطفال، بعد أن خاض الأسرى الفلسطينيون إضراباً عن الطعام من أجل تلبية هذا المطلب ضمن جملة من المطالب.

وقالت هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية، إنه «تم البدء بتشغيل أجهزة الهواتف العمومية في قسم رقم (4) في معتقل الدامون، والذي يعتبر القسم المخصص للأسرى الأطفال المقدسيين».

وأشارت الهيئة، إلى القسم الذي تم تركيب الهاتف العمومي بداخله يضم 40 أسيراً من بينهم 35 قاصراً و5 أسرى بالغين.

وأضافت الهيئة، أنه «تم تركيب 3 أجهزة في القسم، وأجري اليوم أول الاتصالات بين ممثلي الأسرى الأشبال في الدامون، وقيادة حركة فتح في معتقل ريمون».

وتابعت، أن «خطوة تركيب أجهزة التلفونات العمومية في أقسام السجون، كانت أحد المطالب الأساسية التي خاض من أجلها الأسرى إضراباً مفتوحاً عن الطعام انتهى نهاية نيسان (أبريل) الماضي بعد اتفاق بين قادة الحركة الأسيرة وإدارات سجون الاحتلال».

ووافقت مصلحة السجون الإسرائيلية، على مطالب الأسرى الفلسطينيين الذين خاضوا إضراباً عن الطعام قبل نحو 3 أشهر، حيث وافقت مصلحة السجون على تركيب هواتف عمومية في أقسام السجون، وإزالة أجهزة التشويش على الاتصالات التي تسبب آثاراً صحية على الأسرى.

من جانب اخر حذر مسؤولون إسرائيليون من انهيار السلطة الفلسطينية في 2020، إذا استمرت الإجراءات الإسرائيلية ضدها، مثل الاقتطاع من أموال الضرائب الفلسطينية التي تسميت في أزمة مالية كبرى للسلطة.

ونقلت صحيفة «هآرتس» عن مسؤولين إسرائيليين، أن السلطة الفلسطينية في رام الله ستفقد السيطرة على مناطق الضفة الغربية، قبل الانهيار في بداية 2020.

وقالت الصحيفة، إن «التحركات الأخيرة للحكومة الإسرائيلية، وخرق التوازن بين خصائصها اليهودية والديمقراطية، يمكن أن تؤثر سلباً على السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية».

وأضافت، أن «قرار خصم نصف مليار شيكل (430 مليون دولار) من أموال السلطة الفلسطينية يمكن أن يؤدي إلى احتجاج مدني يفضي إلى اشتباكات عنيفة تقودها حماس وعناصر المعارضة، وإذا استمرت إسرائيل في الإضرار بالأموال الفلسطينية، ستبدأ السلطة الفلسطينية في بداية 2020 في فقدان سيطرتها على المناطق».

واتخذت إسرائيل خطوات عقابية ضد السلطة الفلسطينية، تمثلت في اقتطاع جزء من أموال الضرائب الفلسطينية بحجة دفع السلطة مخصصات لعائلات الشهداء والأسرى، واقتطعت أموالا إضافية من الضرائب الفلسطينية لتعويض العملاء المرتبطين بها.

من ناحية أخرى وصف أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وكبير المفاوضين صائب عريقات الإثنين، الموقع الأثري المرتبط بالمستوطنات الذي افتتح أمس الأحد في القدس الشرقية بـ «كذبة كبيرة»، معتبرا الخطة الأمريكية المرتقبة إنما هي «مشروع مجلس المستوطنات الإسرائيلي».

وقال عريقات في لقاء مع الصحفيين في مكتبه بمدينة رام الله في الضفة الغربية المحتلة: «ما حدث في النفق كذبة كبرى بداتها حركة الهاد اليمينية المتطرفة قبل 20عاما».

وأضاف «هذه الكذبة بنيت على أكاذيب لا علاقة لها باليهودية، ولا بالإسلام، ولا بالمسيحية».

وافتتحت منظمة إسرائيلية مرتبطة بالمستوطنين أمس «موقعا أثريا» في القدس الشرقية المحتلة بحضور مسؤولين أمريكيين كبار، في خطوة جديدة تثير غضب الفلسطينيين.

وحضر حفل افتتاح الموقع مبعوث الرئيس دونالد ترامب إلى الشرق الأوسط جيسون غرينبلات، وسفير واشنطن لدى إسرائيل ديفيد فريدمان، ومسؤولين أمريكيين آخرين.

وكشف النقاب أمس عن جزء من طريق قديمة تحت الأرض، تقول مؤسسة «مدينة داوود» إنها كانت طريقاً للحج إلى المعبد اليهودي الثاني في القدس قبل نحو 2000 عام.

وجرت أعمال المشروع الأثري في قرية سلوان الفلسطينية في الشطر الشرقي من المدينة المتنازع عليها، ويلاصق المشروع البلدة القديمة في القدس الشرقية، ذات الأغلبية الفلسطينية.

ومن جهة ثانية، شن عريقات هجوما شديدا على غرينبلات، وكوشنر، وفريدمان.

واعتبر عريقات أن خطة السلام الأمريكية المرتقبة، أحد مشاريع الاستيطان.

وقال: «أصبح واضحاً أن المشروع الذي يطبق الآن من قبل كوشنر وغرينبلات، هو مشروع مجلس المستوطنات الإسرائيلي، وليس الاتفاقيات التي أبرمت».

وقال عريقات: «سيأتي اليوم الذي تقول فيه الولايات المتحدة الأميركية إن كوشنر وغرينبلات وفريدمان لم يكونوا دبلوماسيين أميركيين، بل كانوا من عتاة المتطرفين المستوطنين».

وقال كبير المفاوضين الفلسطينيين: «أمس لم يكن يوما تاريخيا كما قال غرينبلات، في الحقيقة كان يوم خزي وعار لكل الدبلوماسية الأمريكية».

ويقود مستشار الرئيس الأمريكي جاريد كوشنر خطة سلام لحل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، وتستند الخطة إلى مفاهيم اقتصادية عرضها كوشنر على زعماء عرب في ورشة عمل عقدت الأسبوع الماضي في العاصمة البحرينية المنامة، وقاطعتها السلطة الفلسطينية.

ويُتوقع الكشف عن الخطة بعد الانتخابات الإسرائيلية العامة المقررة في 17سبتمبر المقبل.

كما طالب عريقات الزعماء العرب بوقف لقاءاتهم مع كوشنر وغرينبلات.

ورفض غرينبلات وفريدمان الاتهام بأن مشاركتهما، اعتراف آخر بالسيادة الإسرائيلية على القدس الشرقية، معتبرين أن المناسبة لحظة تاريخية.

ويؤيد ديفيد فريدمان المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، فيما قال جيسون غرينبلات في المنصرم إنه يفضل أن تسمى «أحياء ومدنا» بدل مستوطنات.

وتعتبر المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية والضفة الغربية المحتلتين بموجب القانون الدولي غير قانونية وعقبة رئيسية أمام السلام لأنها مقامة على أراض يرى الفلسطينيون أنها جزء من دولتهم المستقبلية.

واحتلت إسرائيل القدس الشرقية في 1967 وضمتها لاحقا في خطوة لم يعترف بها المجتمع الدولي.

وتعتبر الإسرائيليون القدس بأكملها عاصمة لها، في حين يطالب الفلسطينيون بأن تكون عاصمة لدولتهم المستقبلية.

ويُنتظر إلى اعتراف الرئيس الأميركي دونالد ترامب في أواخر 2017 بالقدس عاصمة لإسرائيل، على أنه سابقة تاريخية.

رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة تبدأ زيارة مصر وتلتقي السيسي

رئيسة الجمعية العامة للأمم المتحدة

«وكالات»: تتوجه رئيسة الجمعية العامة للأمم المتحدة ماريا فرناندا إسبينوزا، إلى مصر، في زيارة رسمية، تلتقي خلالها الرئيس عبد الفتاح السيسي والبابا تواضروس الثاني، بابا الإسكندرية، إلى جانب عدد من كبار المسؤولين الآخرين وقادة المجتمع المدني.

ومن المقرر أن تلتقي إسبينوزا كذلك السفير حمدي لوزا، مساعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية، وستحضر رئيسة الجمعية العامة مأدبة غداء يستضيفها المجلس القومي للمرأة، تحت عنوان «تمكين المرأة: التحديات والفرص»، كما وستلقي محاضرة في جامعة القاهرة بعنوان «تعددية الأطراف في عالم متغير».

ويرافق رئيسة الجمعية العامة في زيارتها إلى مصر وفد يشمل مدير مكتبها، وكبير مستشاريها، ومسؤول تنسيق، بالإضافة إلى مساعدها الخاص.